

الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل

ملخص

تتناول هذه الدراسة في جزئها الأول مراجعة الوضع الاقتصادي الحاضر والماضي وذلك من خلال تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي، والأسباب الجوهرية للأزمة الاقتصادية في الجزائر، ثم في الجزء الثاني من هذه الدراسة محاولة استشراف المستقبل.

د. عماري عمار

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)

كان السجل الاقتصادي للجزائر يدعو للإعجاب خلال عقود الستينات والسبعينات، وكان الهدف الأسمى والأساسي للسلطات آنذاك هو مواجهة التخلف والتبعية وذلك عن طريق الاستثمارات في التنمية الصناعية وفي البنية الأساسية للاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. إلا أنه مع منتصف عقد الثمانينات بدأ التراجع الاقتصادي يثير قلقاً عميقاً وان كان قد تغير اتجاهه إلى حد ما. فعقب فترة طويلة من الكساد الاقتصادي، التزمت الدولة بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية وسياسات التصحيح بهدف استعادة النمو الاقتصادي، إلا أن المناخ الاقتصادي لا يزال بعد مرور أكثر من سبعة عشرة سنة من بدء التصحيح يقتصر إلى الموضوع والثبات حيث ترتب عن ذلك نتائج سلبية بالقياس مع التوقعات الأصلية، ذلك أن الأداء الاقتصادي ظل مخيباً للأمل ومثير التساؤلات مقلقة عن مدى فعالية جهود سياسات الإصلاحات.

تتناول هذه الدراسة في جزئها الأول مراجعة الوضع الاقتصادي الماضي والحاضر وذلك من خلال تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي، و الأسباب الجوهرية للأزمة

Résumé

Après que l'économie algérienne ait réalisé des résultats jugés satisfaisants durant la décennie soixante-dix en matière de résolution des problèmes essentiels liés au sous-développement, à la dépendance économique au moyen d'une politique d'industrialisation accélérée et d'investissement dans les secteurs productifs pour la réalisation d'un développement intégré, on enregistre au milieu des années quatre-vingt un recul en matière de croissance et de développement économique et social. Ainsi, après une stagnation de l'activité économique d'ensemble, l'état a lancé plusieurs programmes de réforme tant dans le domaine strictement économique que dans le domaine politique, aux fins de la relance. Cependant, malgré que plus d'une vingtaine d'années se soient déjà écoulées, l'environnement économique ne connaît pas encore les résultats escomptés. En effet, l'efficacité économique tant attendue ne s'est pas réalisée et incite même alors à des questionnements sur l'efficacité des réformes elles-mêmes.

Dans cet esprit, cette étude se propose de présenter et d'analyser dans un premier temps la situation passée et présente de l'économie algérienne vue sous l'angle des réformes et, dans un deuxième temps, de faire des propositions pour sortie de la crise.

الاقتصادية في الجزائر، ثم تنطرق في جزئها الثاني إلى محاولة لاستشراف المستقبل.

أولا : الماضي القريب ومراجعة الحاضر

يعاني الاقتصاد الجزائري في الوقت الحاضر ومنذ مدة زمنية ليست بقريبة، من مجموعة اختلالات هيكلية أصابت الاقتصاد الجزائري أثرت على أداء قطاعاته الإنتاجية والاستهلاكية وعلى مؤسساته المختلفة، وصبغت الاقتصاد الوطني بالأزمة لونا ومضمونا، وهذا ابتداء من منتصف عشرية الثمانينيات وقد نقل منذ مطلع الثمانينيات من هذا القرن.

1 - التحولات الاقتصادية:

عند فجر الاستقلال كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تتدخل مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ذلك أن الاقتصاد الوطني في ذلك الحين كان يسيطر عليه القطاع الخاص الأجنبي، وكانت الجزائر تفتقر إلى راس مال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة والخبرة في شتى فروع النشاط الاقتصادي باستثناء الزراعة التقليدية والتجارة وبعض الصناعات الحرفية، من جهة أخرى فالواقع أن الجزائر ورثت عن الاستعمار الفرنسي بعض البنى التحتية ووسائل النقل والاتصال والمواني التي شيدت بأموال عامة فالت ملكيتها للدولة بعد نيل الاستقلال السياسي، هذا بجانب احتكار الدولة للتجارة الخارجية بسبب ضالة رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك لبعض الخدمات الأساسية الضرورية للمواطنين.

وبعد مباشرة الدولة لتسيير المؤسسات الاقتصادية، شرعت في تجديد الهياكل وبعث وحدات جديدة، ثم بعد حملات التأميم التي مست مختلف القطاعات تعزز من جديد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وسرعان ما أصبح تدخل الدولة خيارا سياسيا ترتكز عليه الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، فقد سلكت الدولة منذ عام 1965 منهجا اشتراكيا قائما على الملكية العامة لوسائل الإنتاج الذي اعتبر الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تغير دور القطاع العام في الجزائر من الوضع الموروث، ليلعب دورا رئيسيا واسعا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال عقدي الستينات والسبعينات. ولقد كان الهدف الأول للقطاع العام هو مواجهة مشاكل التخلف والتبعية، ومن ثم فإن القطاع العام في الجزائر ليس وليد أزمات سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة كتلك التي عرفها الغرب الرأسمالي وإنما وليد الرغبة في الإسراع بالتنمية وحماية الاستقلال الوليد وتحقيق عدل اجتماعي.

إن القطاع العام في الجزائر لعب دورا كبيرا وأكثر أهمية وذلك للظروف التي مرت بها الجزائر غداة الاستقلال، إذ أن القطاع العام كان وسيلتها الرئيسية لإدارة معظم المؤسسات التي استولت عليها من القطاع الخاص الأجنبي. كما أن فترة السبعينات شهدت تطورا كبيرا للقطاع العام وهو تطور تزامن مع الطفرة الكبيرة التي شهدتها إيرادات النفط والتي نتجت عن الارتفاع الكبير في أسعاره العالمية، إذ أن الدولة

وضعت هذه الإيرادات في إنشاء مشاريع البنية التحتية وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي أنشئت جميعها في إطار مؤسسات القطاع العام. ولا يمكن إنكار النتائج الإيجابية لتدخل الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية وإدارة المجتمع، فبفضل هذا التدخل أمكن تحقيق معدل استثمار مرتفعا في الوقت الذي كانت فيه رؤوس الأموال شبه منعدمة والادخار الوطني ضعيفا جدا وقد أحدثت هذه الاستثمارات الضخمة خاصة في المجال الصناعي نموا عاليا في الإنتاج، وساعدت على إيجاد خبرة تكنولوجية، كما تمكنت الدولة بتدخلها من السيطرة على ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وخلق فرص العمل، كما ساهم هذا التدخل في تحسين معدل التبادل التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام. ورغم هذه النتائج فقد ثبت أن التكاليف التي أسفرت عنها كانت باهظة وان المردود الاقتصادي والمالي للقطاع العام كان ضعيفا وأخذا في التدهور خاصة مع بداية سنوات الثمانينات وهذا بسبب سوء اختيار التكنولوجيا واستخدام وسائل الإنتاج دون طاقتها وزيادة الاستثمارات ذات العائد المؤجل، وحدثت تباين بين الأجور والإنتاجية في جل المؤسسات العامة وهكذا بدلا من أن تساهم المؤسسات العامة في تمويل ميزانية الدولة كما كان منتظرا، تحولت إلى عبء ثقيل على خزينة الدولة.

لقد أفرزت النتائج المحققة موقفين من القطاع العام نتيجة الفجوة بين ما تم تحقيقه بالفعل وما كان معقودا عليه من آمال على النحو التالي:

- هناك الموقف الذي يرى بان القطاع العام لم يفتل في أداء رسالته والتي وان كانت النتائج الاقتصادية اقل مما كان متوقعا، ذلك أن مضمون ومحتوى أهداف القطاع العام هو بالدرجة الأولى اجتماعي ولا يقاس بالمعايير الاقتصادية فقط وبالتالي فان هذا يتطلب دعمه وزيادة موارده ليتمكن من أداء دوره بصورة أكفأ وهذا فضلا عن أن الأسباب الحقيقية التي حالت دون تحقيق القطاع العام لدوره بالمستوى المطلوب أسباب خارجية ولا تتعلق بطبيعة القطاع العام أو بمستوى أداءه ذلك أن الربط بين ملكية وسائل الإنتاج وكفاءته لم تعد واردة حيث أن الفصل بين الملكية والإدارة قد تم منذ اكثر من قرن من الزمن وبالتالي أصبحت العلاقة الصحيحة بين مدى كفاءة الإدارة وبين الإنتاجية وكذلك بين وجود المنافسة والإنتاجية وليس بين الأداء ونوعية الملكية.

- أما الموقف الثاني فيتلخص في أن القطاع العام قد فشل في تحقيق ما أنيط به من أهداف، وانه قد استنزف وأهدر الموارد الاقتصادية والمالية في الجزائر بل أوقعها في مديونية كبيرة سيقع عبئها على الأجيال القادمة. ولهذا فلا بد من تفكيك مؤسساته وإنهاء دوره وتحويل ملكيته إلى القطاع الخاص.

إن التوجه نحو القطاع العام في الجزائر كمنهاج عام للتنمية اخذ في الانحسار منذ بداية الثمانينات، ولقد تضافرت عدة أسباب موضوعية وذاتية كاشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر واطمحلال الاتحاد السوفياتي، لتجعل من هذا الانحسار اتجاها ينادي بالدعوة لإنهاء القطاع العام وخصوصته، والتي وجدت تربة خصبة للانتشار والقبول وذلك بوصفها جزءا من برامج متكاملة للتحرير الاقتصادي وإصلاحه. وفي هذا الإطار جاءت خطط وبرامج التحرير الاقتصادي التي وضعتها الدولة في السنوات

الأخيرة سواء كانت بمفردها أو يعون من الدول الصناعية المتقدمة أو من مؤسسات التمويل والنقد الدولية جميعها متضمنة ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الوطني. إن مدلول هذه الأخيرة ما هو إلا عملية إدخال أساليب أكثر ديناميكية وفعالية على الاقتصاد الوطني وإحداث تغييرات جذرية على علاقة الدولة بالاقتصاد الوطني وتحريره من التسيير الإداري. بمعنى تقريبه من قانون السوق لجعل منطق التجارة الخاضع لقواعد القانون التجاري هو الذي يوجه نشاطه بصفة مبدئية وقد تضمن دستور 1989 بوضوح هذه الإصلاحات حيث ركزت على (1):

- إسقاط عبارة الدولة الاشتراكية وكل كلمة وصفية تحبس الدولة في هذا الاختيار الإيديولوجي؛
- حصر الملكية العامة: ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية في الثروات الطبيعية الحية والميتة والمرافق العمومية، أما الأملاك الأخرى قد ترك الدستور تحديدها للقانون؛
- تجنب دستور 1989 كيفية تسيير الملكية العامة تاركا هذه الصلاحية لحرية القانون وذلك قصد جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة، يمكن أن تبلغ حد التنازل الجزئي أو الكلي عن تسيير الأملاك العمومية؛
- حق الملكية دون قيد سواء كانت فردية أو جماعية؛
- تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية وتجارة الجملة .

لقد تجلت فلسفة الإصلاحات الاقتصادية في أربع أسس رئيسية (2): - الاعتماد على الذات؛ - الإنسان عماد العملية التنموية؛ - محاصرة سلبيات التجارب السابقة؛ - التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية.

البداية الحقيقية للإصلاحات الاقتصادية انطلقت مع بداية الثمانينات وبالتحديد مع المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 الذي حمل تصورا جديدا لكيفية تسيير الاقتصاد الوطني والذي ظهر من خلال سياسة التقييم لنمط التسيير الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الوطني قبل الثمانينات حيث توصل متخذو القرار إلى النتائج التالية (3):

- 1 - لا يمكن الاستمرار في تسيير الشركات الوطنية، ذات الحجم الكبير حيث أصبحت بعض الشركات تشكل دولة داخل دولة؛
- 2 - يجب فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والمستثمر الأجنبي ليكون منافسا للقطاع العمومي.

إن إعادة الهيكلة العضوية والمالية التي جاءت في أوائل الثمانينات كانت تهدف أولا إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم ليتمكن التحكم في تسييرها، وثانيا لإزالة العوائق التي تحد من تحقيق المؤسسات العمومية للربح (3)، وبالتالي تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني والمواطن عن طريق تحسين شروط الاستغلال والعمل؛ التحكم الأحسن في جهاز الإنتاج؛ تدعيم اللامركزية و اللاتركيز في تسيير نشاطات الإنتاج؛ إيجاد علاقات تكاملية بين المؤسسات؛ توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر

التراب الوطني؛ وأخيرا إيجاد وحدات صغيرة سهلة التسيير مع إمكانية تقييم نتائجها. إن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة منها بل زادت من فوضى التسيير وبالتالي بدأ الحديث عن استقلالية المؤسسات فعليا بعد سنة 1988 وتم وضع المعايير عن كيفية ووقت الدخول إلى مرحلة الاستقلالية.

إن استقلالية المؤسسة تعني إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسة في التسيير. هذه العملية استهدف منها (2) إعادة الاعتبار والشخصية للمؤسسة بعدما كان ينظر إليها على أنها امتداد للمصالح المركزية؛ ترك الحرية للمؤسسة بالتكفل بكل أعباءها وأصولها؛ إعطاء الحرية للمؤسسة لوضع استراتيجياتها الخاصة؛ ترك المؤسسة لتأخذ بكل أسباب التسيير الناجح بما في ذلك روح المخاطرة وتحمل كل الأخطار التسييرية؛ توجيه نظام الحوافز المادية والمعنوية؛ وأخيرا تحقيق أرباح صافية لسد حاجات الاستثمار والاستهلاك مع توسيع قدرات التصدير.

إن الاستقلالية عانت من عدة مشاكل في الميدان التطبيقي ولعل أهمها غياب ذلك التصور السليم لكيفية الانتقال من اقتصاد مسير بشكل إداري ومركزي إلى اقتصاد آلياته قوانين العرض والطلب والمنافسة مما عمل على بقاء السلوكيات السابقة في التسيير كالبيروقراطية السلبية والتسيير الإداري للاقتصاد الوطني، صعوبة التحكم في القطاع العام ومؤسساته، التبعية نحو السوق الخارجية مما خلق نوعا من القلق لدى المتعاملين الاقتصاديين وادخل البلاد في حلقة يصعب الخروج منها. إن التحولات المختلفة والإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات وحتى نهاية التسعينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين مردودية المؤسسة العمومية وزيادة فعاليتها، التخفيف من عبء استنزاف موارد الدولة وبالتالي التقليل من عجز الموازن العامة والقضاء على الاختلال في التبادل الخارجي. وهكذا ظهرت بوادر جديدة لإصلاح جذري للاقتصاد الوطني ومؤسساته يركز على مقولة الخصوصية، وذلك بهدف عقلانية الاستثمار وترشيد استغلال الثروات الوطنية؛ التحكم في تقنيات التسيير وعصرنته وتطويره؛ تجاوز سلبيات التسيير الإداري المركزي وأفات البيروقراطية؛ التحول من نمط غير الاقتصادي إلى نمط اقتصادي يسترشد بالربح والخسارة، بالعائد والتكلفة بالتشغيل والإنتاجية، ويراعي في حدود معينة الجوانب الاجتماعية؛ محاولة تحقيق التوازن المالي والوفرة في السيولة والعائد المناسب داخل المؤسسة؛ مسايرة التحولات الاقتصادية في العالم نحو اقتصاد السوق؛ زيادة موارد الدولة والتخفيف من أعبائها... الخ من الأهداف التي يروج لها الداعون للخصوصية لتفكيك مؤسسات القطاع العام وتحويل ملكيته للقطاع الخاص.

لقد تضمن قانون الخصوصية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 48 سبتمبر 1995 بعض المبادئ التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الطابع الاقتصادي والتجاري للعملية، إذ حصر المشرع الجزائري مجال الخصوصية في نطاقين هما تحويل الملكية وتحويل التسيير
ثانيا: حصر القطاعات التنافسية في قائمة حددت بوضوح؛

تالفا: ضمان الدولة لاستمرار الخدمة العمومية عندما تخصص مؤسسة عمومية؛
رابعاً: وضوح الغاية وحصرها في: - إصلاح المؤسسة؛ - تحديثها؛ - الحفاظ على
مناصب العمل المأجورة فيها؛

خامساً: عملية الخصخصة بتفصيلها من اختصاص الحكومة. هذه بعض الأسس التي
ارتكز عليها قانون الخصخصة في الجزائر التي ما تزال تراوح مكانها رغم عرض
130 مؤسسة عمومية للخصخصة موزعة على القطاعات الاقتصادية كالتالي(4):
60 مؤسسة في القطاع الصناعي؛ 41 مؤسسة في القطاع التجاري؛ 17 مؤسسة في
القطاع السياحي؛ 12 مؤسسة في القطاع الفلاحي. سوف نتوقف هنا في عرض
التحولات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني ابتداء من مطلع عشرية الثمانينات
وحتى الوقت الحاضر ونترك النقاط الموالية لتجيب عن مدى نجاعة هذه الإصلاحات
الاقتصادية.

2 - اختلال هيكل في العلاقات بين الإنتاج الوطني وبين الاستهلاك الوطني:

إن هذه الظاهرة التي صبغت الاقتصاد الوطني والتي يتسع مداها وتنموا قاعدتها
لدرجة تدعو للقلق بدأت تظهر ملامحها منذ عام 1986. لقد تراجع معدلات نمو
الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي منذ منتصف الثمانينات بشكل ملحوظ إلى درجة تقل
كثيراً عن معدلات الزيادة في السكان. وهذا راجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار
البتروال من جهة وتقلص حجم الاستثمارات من جهة أخرى، مما نتج عنه انخفاض في
عدد الوحدات الإنتاجية وتقلص حجمها، ومنه انخفاض الإنتاج.

وبالمقابل زيادة معدل السكان في الجزائر بمعدل قد يعتبر واحداً من أكبر المعدلات
في العالم 3.4% سنة 1980 و2.8% سنة 1999 (5)، مما نتج عنه اختلال هيكل بين
المؤشرين الاثنين الناتج والاستهلاك الوطنيين.

فبالنظر إلى الاجماليات الاقتصادية الكلية وانطلاقاً من معدلات نموها يتبين بان
الاقتصاد الجزائري ومنذ منتصف العشرية 1980 - 1990 وبالتحديد منذ سنة 1986
يعيش فترة انكماش مستمرة حيث أن معدلات نموه كانت معظمها سالبة.
فمن جهة أولى نجد معدلات نمو الناتج المحلي الخام ظهرت سالبة منذ سنة 1986
حتى سنة 1993 حيث النتائج كانت كالتالي: -7.2%، -5.1%، -7.4%، -5.0%
وهذا خلال سنوات 86، 88، 90، 1993.

من جهة أخرى فان الدخل الوطني الخام هو كذلك سجل تراجعاً مستمراً وهذا
بالنسبة لنفس السنوات حيث كانت النتائج: -3.5%، -5.8%، -3.8%، -3.5% في
المقابل فان الاستهلاك الوطني شهد خلال نفس الفترة عجزاً مستمراً -2.4%، -9.8%،
-4.9%، -6.2% بالنسبة لنفس السنوات. والجدول التالي يبين حقيقة الواقع الاقتصادي
للجزائر انطلاقاً من بعض ألاماليات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، الناتج
المحلي الخام، الناتج الوطني الخام لكل فرد، والاستهلاك لكل فرد لسنوات 1984 -
1993.

تطور معدلات نمو بعض الاجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين 1984-1993.

الاجماليات السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنتاج المحلي الخام	الناتج الوطني لكل فرد	الاستهلاك لكل فرد
1984	5.6	4.9	1.9	2.0
1985	5.6	8.6	2.4	2.1
1986	-0.2	-7.2	-3.5	-2.4
1988	-1.9	-5.1	-5.8	-9.8
1990	-1.3	-7.4	-3.8	-4.9
1993	-1.9	-5	-3.5	-6.2

The World Bank: Report No 12048 - AL, May25, 1994, P 3.

أما المؤشر الثاني للتنمية السالبة للاقتصاد الجزائري فيتجلى في عجز الميزانية وتقهقر الاستثمارات بالنسبة للناتج المحلي الخام، والزيادة في معدلات التضخم. من جهة أولى فان عجز الميزانية تمثل في 9% من الناتج المحلي الخام سنة 1984، و11.8% سنة 1986 و15.9% عام 1993. بالمقابل فان مؤشر الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الخام شهد انخفاض مستمر، فقد انتقل من 35.1% سنة 1984 إلى 29.0% سنة 1991 و27.6% سنة 1993. من جهة ثانية فان معدل التضخم الذي وصل من جهته إلى 8.2% سنة 1984 انتقل إلى 16.6% سنة 1990 و31.8% سنة 1992 ثم 21.0% سنة 1996 (6). إلى جانب هذا فان انكماش الاقتصاد الوطني وجد انعكاسه في الجهاز الإنتاجي خاصة في قطاعيه الصناعي والحرفي وهذا كنتيجة لضعف استعمال الطاقات الإنتاجية، انخفاض معدل النمو الصناعي، تقلص حجم الاستثمارات، الديون المتصاعدة على هذه الأنشطة لدى الخزينة وكذلك ضعف التحكم في القطاع العمومي.

من جهة أخرى فانه من اجل الوقوف على الاختلالات في الهيكل الإنتاجي فانه من الضروري الكشف عن الطاقات الإنتاجية ومدى استعمالها وبالتحديد في الصناعات الأساسية. تجدر الإشارة إلى أن المؤشر العام لاستعمال الطاقة الإنتاجية سجل انخفاضا قدر ب20 نقطة خلال سبع سنوات في مسيرة الاقتصاد الوطني من سنة 1984 إلى 1991. والجدول الموالي يبين مدى استخدام الطاقة الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي.

تطور استعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي
خلال الفترة 1984-1991

1991	1989	1987	1984	الفروع
56.1	59.2	66.2	69.5	المؤشر العام
65.2	69.8	74.2	66.6	المحاجر

52.2	54.7	68.8	70.0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
61.2	62.8	66.4	62.2	صناعة مواد البناء
41.6	47.9	47.4	58.2	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية
73.1	72.0	80.6	80.9	الصناعات الغذائية
50.6	54.9	57.9	67.4	الصناعات النسيجية
48.4	59.6	70.7	83.3	صناعة الجلود والأحذية
32.2	32.0	33.7	43.5	صناعة الخشب والورق

The World Bank: Report No 12048 - AL, May 1994, P 29

لعل أول ملاحظة يمكن ملاحظتها هي أن مختلف الصناعات التي أنجزت في الاقتصاد الوطني لم تعرف على الاستخدام الكامل على الإطلاق. ففي سنة 1984 فإن معدل الاستخدام لم يبلغ سوى 69.5% أما بالنسبة لسنة 1991 فقد انخفض أكثر من ذلك بحيث لم تتعدى نسبة 56.1% من استخدامها الكامل، مما انعكس على معدل نمو القطاع الصناعي الذي سجل انخفاضا مستمرا وذلك انطلاقا من سنة 1984 حيث وصل هذا المعدل إلى 4.5% لينخفض فيما بعد إلى -0.7% ثم -4.1% وأخيرا -1.3% وذلك في سنوات 1987، 1988 و1993.

3 - العجز الحكومي وسياسة الإنفاق:

يخلط بعض المحللين بين العجز السنوي للميزانية وبين العجز المتراكم فبينما بلغ عجز الميزانية لعام 15.9% من الناتج المحلي، بلغ صافي العجز المتراكم بين عام 1986 و1993 مبلغا مقداره 115722 مليون دينار، بما يعادل إيرادات الميزانية لعام 1989. والعجز هو الزيادة في الإنفاق على الإيراد في ميزانية الدولة. ولتمويل هذا العجز تلجأ الدولة عادة إلى الاستدانة محليا أو دوليا، وإذا لم يتم سد الفجوة بين الإنفاق والإيراد فإن العجز يستمر والدين يتراكم. لقد قامت الجزائر بالاستدانة من الخارج لسد بعض الالتزامات الداخلية والخارجية، لكنها لم تستطع أن تسدد ديونها الداخلية ولا الخارجية. إن هذه الديون تراكمت وكبرت وما يتبعها من خدمة للدين له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني وقدرته على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لنمو الإنتاج والدخل المحلي.

فمن أجل استمرار المؤسسات الاقتصادية في أداء نشاطها فإن ذلك يتطلب ضخ أموال كبيرة تصورا بان السيولة النقدية هي أساس انتعاشها مما أدى إلى ظهور عجز مستمر في ميزانية الدولة. فمن سنة 1992 إلى سنة 1995 فإن الإعانات المخصصة من طرف خزينة الدولة للمؤسسات العمومية في إطار التطهير المالي لحساباتها، وصلت إلى 700 مليار دينار مقسمة إلى 550 مليار دينار خلال عام 1992 و1994، ومبلغ 150 مليار دينار عام 1995 (6). إن مثل هذا الإجراء أي الإعانات، كان من المفروض أن يعمل في الاتجاه الموجب ويترجم بنتائج إيجابية فإنه على العكس من ذلك لم يعمل على زيادة إنتاجية المؤسسات الاقتصادية واستمرار أدائها. لقد كانت حركة الإنفاق الحكومي تنطلق مع كل انطلاقة جديدة للإيراد الحكومي من

البتروول وخاصة مع بداية عشرية الثمانينيات، محدثة ضغطا على الميزانية الحكومية ممثلا في العجز الحكومي الناجم عن زيادة الإنفاق على الإيراد. فمع زيادة الإيراد البتروولي والإنفاق الحكومي تبدلت وسائل الحياة المادية التي تحيط بالإنسان إلى الأفضل من معظم جوانبها. أما الإنسان ذاته علما وفكرا وسلوكا فلم يحظ بتقدم يضاهي ذلك التقدم في الوسائل، بل كان نصيبه اقل فتخلف عن التقدم المادي في حياته. لقد سيطرت المادة على الفكر وتغلب الاستهلاك على الإنتاج والإنفاق على الادخار، والاتكال على العمل والتقليد على الإبداع. هذه الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ذات الاتجاه السلبي ظواهر تنبت كلما اكتسى المجتمع أو الفرد ثوبا من الرخاء دون أن يصاحب ذلك تطور في الجانب الفكري والإبداعي والإنتاجي للإنسان.

4 - علاقات عمل وظروف تشغيل متخلفة وتكدس الأيدي العاملة:

لقد أدى التشوه الحاد والمتعدد في حوافز العمل والإنتاج إلى تراجع في الإنتاج وتدني في الإنتاجية و بالتالي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعارها والذي نتج عنه موجات من التضخم الجامح والتمزيد الوطأة وتقلص القدرة البيعية لوحدة الإنتاج لعدم مناسبة أسعار السلع للقدرة الشرائية للمستهلكين مما أدى إلى تحول بعضها إلى تسجيل خسائر متراكمة التهمت رأسمال أكثرها. من جهة أخرى لم تستوعب طاقة الاقتصاد الوطني ظاهرة البطالة التي مست شرائح واسعة من السكان القادرين على العمل. لقد انتقل معدل البطالة من 10 % سنة 1985 إلى 20 % سنة 1991 ثم 25 % سنة 1995 مما يؤكد على أن الاقتصاد الوطني لم يكن في مستو خلق أماكن عمل جديدة أو على الأقل الحفاظ على أماكن العمل الموجودة.

ففي سنة 1985 تم استحداث 122000 منصب عمل، بينما هذا العدد الذي كان من المفروض أن يتضاعف انخفض إلى 56000 وظيفة عمل سنة 1989 و 60000 سنة 1992 ثم 111000 منصب عمل سنة 1993 هذه السنة الأخيرة التي شهدت ما يسمى بسياسة تشغيل الشباب حيث كانت معظم المناصب المستحدثة شكلية ولم تكن حقيقية على الإطلاق ذلك أن هذه المناصب سرعان ما اندثرت وزالت. والجدول الموالي يبين لنا حقيقة تطور المؤشرات الأساسية للعمالة والتشغيل والبطالة لسنوات 1985 إلى 1991.

تطور العمالة والتشغيل والبطالة بين سنوات 1985 و 1991 (بالآلاف)

المؤشرات	1985	1987	1989	1990	1991
السكان القادرون على العمل	4494	5341	5585	5851	6000
مجموع المشتغلين من اليد العاملة	4058	4200	4574	4694	4739
القادرون على العمل (البطالون)	436	1141	1011	1157	1261
عدد مناصب العمل المستحدثة	122	65	56	49	92
معدل البطالة في الجزائر	9.7	21.4	18.1	9.8	21

.The World Bank: Report No 12048 - AL, May 1994, P 71.

لعل ما يميز الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته ومؤسساته الاقتصادية العمومية فيما يخص التشغيل هو تكديس الأيدي العاملة التي تزيد عن الحاجة الفعلية للتشغيل في كثير من الوحدات الإنتاجية نتيجة سياسات التعيين الخاطئة التي أدت إلى زيادة العمال في أماكن لا تحتاج إليها وفي الوقت ذاته إلى وجود نقص خطير في نوعيات معينة من العمالة والإطارات المتخصصة داخل هذه الوحدات بالرغم من توفرها في الاقتصاد الوطني وبشكل يفيض عن الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني. إن مثل هذا الاختلال أدى إلى انخفاض في إنتاجية العمل حيث وصل هذا الانخفاض إلى نسبة مقدارها -4.4 % ما بين سنوات 1984 و1991، والجدول الموالي يبين هذا الانخفاض في إنتاجية العمل في بعض فروع القطاع الصناعي.

تطور إنتاجية العمل في بعض فروع القطاع الصناعي في سنة 1984 وخلال 1984 و 1991.

1984/1991-1984 (%)	متوسط 84-91 بـ 100 ² دج	1984 بـ 100 ² د.ج	الفروع
-4.4	72.3	75.6	مجموع الفروع
+0.2	67.4	65.5	المحاجر
-4.5	92.6	96.7	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
+2.8	64.5	62.7	صناعة مواد البناء
+17.2	92.3	78.7	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية
+29.2	90.7	70.2	الصناعات الزراعية
-21.2	51.8	65.8	الصناعات النسيجية
-34.0	39.1	59.2	الصناعات الجلدية والأحذية
-22.7	45.0	58.3	الصناعات الخشبية والورقية

The World Bank: Report No 12048 - AL May 1994, P 31.

ما يلاحظ من هذه الأرقام الواردة في الجدول، أن إنتاجية العمل لم تظهر موجبة سوى في فروع مواد البناء والصناعات الكيماوية والصناعة الغذائية، ماعدا ذلك فإن إنتاجية العمل سجلت أرقاما سالبة مثلما يظهر في كامل القطاع الصناعي، خاصة في فروع النسيج، الجلود والأحذية والصناعات الميكانيكية والكهربائية... الخ.

5 - اختلال هيكل التبادل الدولي:

لقد شهدت فترة الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر اتساع نطاق العجز في موازين المعاملات التجارية والرأسمالية في ميزان المدفوعات، مما أدى إلى تراكم المديونية الخارجية التي بلغت 26.7 مليار دولار أمريكي سنة 1988، وانخفاض القدرة على الاقتراض من الخارج، فضلا عن انخفاض القدرة على التصدير، واتساع نطاق الواردات كما وقيمة وتنوعا حتى أصبحت تظم سلعا ينتجها الاقتصاد الوطني ويوجد فائض فيها.

لعل واحد من الأسباب العميقة لازمة الاقتصاد الجزائري والانكماش الذي عم كل الأنشطة في الحياة الاقتصادية يكمن في المحيط الخارجي، خاصة إذا ما علمنا بان صادرات الجزائر تقتصر على المحروقات بالدرجة الأولى. وبالتالي اثر انخفاض أسعار البترول على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات. لقد انخفض البرميل الواحد من البترول من 28.9 دولار سنة 1985 إلى 14.5 دولار سنة 1986 مما اثر على معدلات التبادل الخارجي للجزائر والتي ما فتئت تنخفض باستمرار حيث انتقلت من الرقم 100 سنة 1984 إلى 47 سنة 1986 ثم 54 سنة 1993. والجدول التالي يبين لنا تطور القوة الشرائية الخارجية للجزائر.

تطور القوة الشرائية الخارجية للجزائر خلال سنوات 1984 - 1993

المؤشرات السنوات	مجموع الصادرات بملايين الدينارات	حصة البترول من الصادرات	معدل التبادل 1984 = 100
1984	63648	97.7	100
1986	35161	97.4	47
1988	47153	92.2	44
1991	232030	94.3	65
1993	239713	95.0	54

The World Bank: Report No 12048 - AL, May 1994, P 8.

لقد اعتقد الكثير من متخذي القرار في الجزائر بان التغييرات التي حدثت في أسعار البترول وفي أسعار الصرف مع بداية عشرية الثمانينات والتي ارتبطت بالحرب العراقية الإيرانية دائمة ومستمرة وأنها غير طارئة، مما انعكس في الإنفاق اللا اقتصادي للموارد الاقتصادية والمالية الإضافية التي نتجت عن الارتفاع في أسعار البترول، رغم أن الكثير من الدراسات والتحليل لسوق النفط والبترول كانت تقول بان هذه الحالة مؤقتة، والتي فعلا بدأت بوادرها تظهر مع سنة 1985-1986. إضافة إلى هذا فان أصحاب القرار في الجزائر لم يتخذوا أي إجراء جاد للوقوف أمام التغييرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وخاصة سوق البترول ضنا منهم بان هذه المرحلة استثنائية سرعان ما تزول، وبالتالي اتخذت مواقف مضادة لإعادة جدولة ديونها الخارجية، ولجأت إلى تقليص وارداتها للحد من العجز في حسابها الجاري، مما انعكس في انكماش اقتصادي كبير ولجؤها إلى الاقتراض من الخارج بشكل مستمر ومتزايد. والجدول الموالي يبين لنا تطور الديون الخارجية للجزائر بملايير الدولارات.

تطور الديون الخارجية للجزائر ما بين 1980 و 1995

السنة	إجمالي الديون الخارجية	الديون الطويلة الأمد
1980	19.4	17.0
1984	15.9	14.2
1988	26.7	25.1

26.6	28.6	1991
24.9	25.7	1993
28.1	29.4	1994
—	32.0	1995

جريدة La Tribune ، تصريح لوزير المالية ، افريل 1997 و جريدة Perspective عدد 10 ، 1991 ص 13.

لقد أدى هذا الوضع إلى تدهور مؤشر الدين الخارجي للجزائر بشكل مستمر خلال الفترة 1985 - 1990 ، كما أصبحت الجزائر مصدرا هاما للتحويلات الصافية إلى البلدان الدائنة، فبينما شهدت الصادرات انخفاضا كبيرا منذ عام 1986، شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا ومحسوسا خلال نفس الفترة مما أدى بمؤشر خدمة الدين إلى أن يرتفع إلى ما يزيد عن 75 % في عام 1988 كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات والناتج الوطني إلى ما يزيد عن 248 % و 57% في عام 1989 (7). لقد وجدت الجزائر نفسها سنة 1993 عاجزة على أداء التزاماتها تجاه الديون الخارجية حيث ظهرت ضرورة إعادة جدولة ديونها الخارجية التي ارتفعت إلى حد سنة 1993 إلى 25.7 مليار دولار أمريكي .

6 - اختلال العلاقات السعرية:

لعل واحد من بين الإختلالات التي أصابت الاقتصاد الوطني يتجلى في اختلال العلاقات السعرية وتتبعها بين مختلف عوامل الإنتاج، واختلال العلاقة بين التكاليف والأسعار إلى درجة أصبح الدعم الذي تقدمه الذي تقدمه الدولة لتغطية الاختلال سعري بين عوامل الإنتاج وبين سعر ناتج تشغيل هذه العوامل عديم التأثير والفاعلية، مما أدى إليه ذلك من تشوهات سعرية متعددة الجوانب وممتدة الأثر في السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية للاقتصاد الوطني. فالقرارات التي تتخذها مؤسسات القطاع العام الخاسرة عادة ما تكون بعيدة عن معايير الرشادة الاقتصادية بقدر ما تكون خاضعة لاعتبارات مصلحة شخصية، وهذا ما يفسر لنا الكم من الخسائر المتزايدة في هذه المؤسسات يوما بعد يوم.

لقد تحولت الكثير من المؤسسات العامة إلى مصدر نزيه لهدر إمكانيات الدولة وامتصاص قدرتها الاقتصادية ومعول هدم في مقدرتها الإنتاجية. فالقطاع العام بمؤسساته المختلفة - باستثناء بعضها يحقق خسائر كبيرة ومتراكمة، تكاد تلتهم الفائض الذي تحققه مؤسسات أخرى. هذا القطاع يعتبر مسئولاً إن عجز الميزانية العامة للدولة، وعن اتجاهها لفرض ضرائب باهظة، والاقتراض من الداخل والخارج، وبما يلقي عبئا ضخما على أفراد المجتمع ومؤسساته الناجحة، وبالتالي يتحمل الناجحون دائما ضرائب تمويل الفاشلون.

لقد أثبتت تجربة الجزائر فشل الإصلاحات المتخذة ابتداء من بداية الثمانينيات التي تم الترويج لها بعنف، وقد أدت مختلف الإجراءات الجمود والتحجر الاقتصادي، أصيب

الأداء الاقتصادي بأمراض انخفاض الإنتاجية وازدياد معدلات الفاقد من عوامل الإنتاج وساعات العمل، واتساع نطاق الخسائر وتدني معدلات الربحية وازدياد العجز في ميزانية الدولة نتيجة تمويل الخسائر وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر للمؤسسات العامة الخاسرة في ظل غياب المساءلة والرقابة الواعية، انخفاض الاهتمام بالجودة والتطوير في تحسين مستويات الجودة للسلع والخدمات لتصبح أكثر إشباعا لاحتياجات ورغبات المستهلكين، وانخفاض قدرة الدولة على التصدير واتساع نطاق العجز في ميزان المدفوعات وازدياد لجوء الدولة للاقتراض من الخارج.

ثانيا : استشراف المستقبل

إن الأمور المستقبلية تشمل القريب والبعيد، ولكن علينا أن نعبر القريب لنصل إلى البعيد. إن القريب العاجل والمهم في قضية المستقبل الاقتصادي هو إعادة التوازن المالي إلى الميزانية العامة للدولة وتخفيض حجم الدين الخارجي. وإلى جانب هذه المسألة الهامة والملحة فإن هناك أيضا أمور ومسائل رئيسية لها أثر كبير على مسار الاقتصاد الوطني ومستقبله. إن الخروج من هذه الأزمة والمصاعب الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ليس أمرا سهلا ولكنه أيضا ليس أمرا مستحيلا. ويتطلب رؤية متكاملة تبني عليها استراتيجيات فعالة تؤكد على الآتي:

أ- تصحيح العجز المالي الحكومي وترشيد سياسة الإنفاق:

- إن تصحيح العجز المالي الحكومي يتطلب إدخال إصلاحات هيكلية على ميزانية الدولة في إطار إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تخفيض عجز الميزانية الناتج عن المرحلة السابقة للتطور الاقتصادي والاجتماعي التي تميزت بالتدخل المباشر والمتواصل للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والإنفاق اللاعقلاني للموارد المالية للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات:
- ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في عمليات الإنفاق على المشاريع الكبرى التي تلتهم الجزء الأكبر من الدخل الناتج عن الإيرادات البترولية؛
- وضع سياسة فعالة في تحصيل الضرائب بنوعها المباشر وغير مباشر والرسوم المفروضة على الخدمات التي تقدمها الدولة وتنفق عليها من الميزانية؛
- إعادة النظر في بعض الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة وتنفق عليها من الميزانية؛
- العمل على تخفيض نسب التضخم؛
- إعادة النظر في مخصصات رواتب بعض الشرائح من الموظفين في القطاع العام التي تستحوذ على جزء كبير من مخصصات الرواتب في الميزانية؛
- إصلاح حسابات المعاملات الخارجية.
- إن إصلاح المنظومة المالية يجب أن يركز على تنظيم سليم وکلي لجهاز الضرائب وجعله أكثر مرونة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية وبالخصوص القطاعات الإنتاجية من جهة وتوفير أموال كافية لتغطية النفقات العمومية من جهة أخرى. من ناحية أخرى

وبالمقابل هاك ضرورة لتخفيض النفقات العمومية بصورة عقلانية مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات الحكومية الضرورية والاحتياجات الجماعية، بالإضافة إلى هذا التخصيص السليم لموارد الميزانية ما بي التجهيز والتسيير. في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ضرورة إعادة هيكلة الجهاز الوظيفي الحكومي بما يضمن الإقلال من حجمه المتضخم وإنتاجيته المتدنية وتكاليفه الباهظة وهذا قد يعني إلغاء بعض الوزارات أو الوكالات أو الإدارات أو ضم بعضها إلى بعض. ولا شك أن أي تحجيم للهيكل الإداري والتنظيمي للإدارات والمصالح الحكومية لا بد أن ينطلق من إعادة تقييم المهام الرئيسية للقطاع العام وما يتفرع عنه من مهام خاصة بالوزارات والمصالح والدواوين الحكومية المختلفة. بكلمة أخرى فان المبادئ الأساسية لتصحيح العجز المالي الحكومي وترشيد نفقاته يجب أن تقوم على إنهاء تلك السياسات الحكومية القائمة على التدخل المفرط التي اتبعت في الماضي وجعل من دور الحكومة توفير الخدمات الأساسية الضرورية وتقديم الدعم الإيجابي للسوق والعمل على إيصال الإعانات إلى مستحقيها.

ب - سياسة الأسعار والمنافسة:

إن تنشيط الحياة الاقتصادية وإعطاء قوة دفع للإنتاج والاستثمار والقضاء على الاستعمال اللاعقلاني في الموارد الاقتصادية، يستدعي العمل بمبدأ الأسعار الحقيقية الدالة على الندرة النسبية للسلع والخدمات وهذا عن طريق تخفيض بل إلغاء الإعانات الحكومية على أسعار السلع الغذائية والخدمات من الدرجة الأولى وذلك لتخفيض النفقات العمومية في الميزانية والقضاء على الاستهلاك المفرط والتبذير من جهة ومن جهة أخرى لتخفيض عبء ديون المؤسسات الاقتصادية وجعلها أكثر مردودية وترك الأسعار أكثر حرية. بتعبير آخر ضرورة انتهاج سياسات تسعير مرنة وفاعلة في الوقت ذاته من حيث تحريك عوامل الإنتاج وتوطينها في المجالات التي تعطي لها أكثر عائد وفضل ربحية ممكنة مع القضاء أو التخفيف من احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وتشجيع سوق المنافسة. وبالخصوص خلق الإطار العام لحرية حركة رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية، واتخاذ إجراءات عملية لتغيير هيكل السوق وجعلها أكثر تنافسية وهذا عن طريق إصدار تشريعات علمية وواقعي معدلة ومحددة لاحتكارات الدولة، وفي نفس الوقت تنشيط الاستثمارات الوطنية الخاصة في جميع الأنشطة الاقتصادية ورفع جميع الحواجز التي تواجهها وإلغاء كل أشكال التمييز بين القطاع العمومي والقطاع الخاص مع انفتاح الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الأجنبي. من جهة أخرى ضرورة اللامركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والاستثمار في المؤسسات العمومية وربطها باليات السوق والفائض، والتحرير المنظم والتدرجي للتجارة الخارجية.

إن تنشيط الأسعار وآلياتها من شأنه العمل على تصحيح الهيكل الاقتصادي وزيادة كفاءة الاستثمار للمؤسسات بحيث تعطي إنتاجا متزايدا من حيث الكم والجودة والقيمة. وبالتالي إعطاء المؤسسات قدرة عالية على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فان الاعتماد على قوى السوق على نحو منظم وواقعي يؤدي إلى حسن توجيه

الموارد الاقتصادية في إطار صياغة واعية للأهداف، واختيار واختبار جيد لفرص الاستثمار المتاحة في المجتمع. وهذا ما يؤدي بالتأكيد إلى اتساع نطاق مساهمة المؤسسات الاقتصادية في زيادة رفاهية المجتمع وتحسين الدخل، خاصة دخول العاملين وزيادة الصادرات والحد من الواردات.

ج - حجم القطاع العام وهيكله الإداري:

إن الأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها الجزائر هي في الأساس نتيجة لسوء التسيير في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فإن الخروج من هذه الوضعية لا يتم إلا بإيجاد آليات أطر جديدة تسمح للاقتصاد والوطني وللمؤسسات العمومية بحل أزمته التي انعكست على عجز مستمر في ميزانية الدولة، زيادة في الكتلة النقدية بدون مقابل، بطالة جامحة مست كل شرائح المجتمع ، وندرة متزايدة في الموارد والسلع والخدمات. وحقيقة الأمر أن هذا الواقع لم يبدأ فجأة، وإنما لانتهى فجأة كما بدأ. لقد بدأ هذا الواقع منذ بداية عقد الثمانينات، منذ ظهور تلك التغيرات العشوائية والتي روج لها وبكل عنف بهدف تحقيق غد أفضل. ولكن هذا الغد طال واتسع مدها وبدلا من أن يظفر المجتمع بالحرية والحياة الكريمة ظفر بمزيد من القيود والفقر وساد تدني الإنتاج وانخفضت الإنتاجية وتسيدت الشللية و المحسوبية وتجارة النفوذ، وساد الجهل والجهلاء. وفي إطار هذا ساد جو من الرفض للواقع الاقتصادي والاجتماعي ودار الحوار حول ضرورة إيجاد وسيلة وأداة صحيحة للإصلاح الاقتصادي من خلاله يستعيد الاقتصاد الوطني حيويته وفاعليته عن طريق إحياء روح المبادرة الفردية والمنافسة بين قوى الإنتاج والفعل في الاقتصاد الوطني.

إن تصور مفهوم الخصوصية يجب أن يكون أوسع من مجرد تغيير الملكية ، لتعبر عن اتجاه متكامل للالتزام بتطبيق قوانين السوق وآلياته في إدارة وتسيير مؤسسات القطاع العام بطريقة تكفل لها العمل لزيادة الإنتاجية ورفع معدلات الأداء الاقتصادي، وهذا عن طريق:

- تصويب الهياكل الفنية وذلك بتوفير المعدات الإنتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والقوى البشرية المدربة لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وذلك في ظل سيادة منافسة حقيقية محليا ودوليا؛

- تصويب الهياكل الاقتصادية ، أي إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام اقتصاديا لتصبح قادرة على تحقيق عائد مناسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة للمؤسسة في ظل نظام تشغيل اقتصادي؛

- تصويب الهياكل المالية للمؤسسات لتصبح هياكل متوازنة وفاعلة لتحقيق الربحية والسيولة وذلك في إطار من الفاعلية المتنامية التي تعمق الإحساس بضرورة تحقيق الرشادة الاقتصادية في حسن استخدام ما هو متاح لديها من موارد وإمكانيات.

وبالتالي فإن قبول الافتراض بان الخصوصية تتم في إطار توجه متكامل من الإصلاحات، يترتب عليه القبول بان سياسات الخصوصية لا يمكن أن تكون هدفا أو غاية في حد ذاتها بل أنها إحدى الوسائل والأدوات لتحقيق هدف الإصلاح الاقتصادي

والمتمثل في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من جهة أخرى فإن قبولنا لمبدأ الخصوصية والتقليل من احتكار القطاع العام للفعاليات الاقتصادية فإنه من الضروري أن يظل هناك تواجد للقطاع العام، تواجد للحماية من مخاطر الاحتكار ولتحقيق الفاعلية الديناميكية المؤثرة في الأنشطة الاقتصادية. فوجود قطاع عام قادر على التأثير أمر ضروري لنجاح الخصوصية. فالخصوصية لا يمكن أن تفهم على أنها القضاء على القطاع العام، وإنما تحجيم احتكاره وتطهيره من الفساد والجرائم الاقتصادية وبالتالي فإن تدخل الدولة أمر حتمي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولمنع الاحتكار والمحافظة على حقوق الأفراد وضمان الحدود الدنيا من الدخل الذي يمنع وقوع الجرائم.

من جهة أخرى فلقد انخفض الإنفاق الحكومي اليوم وبشكل كبير وذلك بسبب انخفاض عائدات البترول بشكل كبير وتقلص بذلك حجم الكثير من الخدمات والمشاريع العامة. و من ناحية أخرى تطورت خدمات القطاع الخاص وشملت جزءا من الخدمات التي لم تكن متوفرة في يوم من الأيام إلا عن طريق المصالح الحكومية مثل النقل والصحة والتوزيع وفي غيرها من الخدمات. لكن رغم انخفاض النفقات والخدمات الحكومية، وزيادة خدمات القطاع الخاص، إلا أن حجم الجهاز الحكومي والمصالح الإقليمية والمحلية من موظفين وإداريين لم ينخفض بالمقابل. لذلك فإن إعادة تنظيم القطاع الحكومي وهيكلته ليصبح كافيا لأداء المهام الموكلة له بمستوى جيد دونما إسراف في حجم الجهاز الحكومي أو موظفيه يعتبر من الأمور المهمة وبالتالي سوف يكون له اثر فعال على ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة فعاليته الإنتاجية، وهذا بالتالي سوف ينعكس على كفاءة القطاع العام في أداء مهامه الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة

ان المنتبغ للتحويلات والإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني مع بداية الثمانينات وحتى الوقت الحاضر، يلاحظ بأنها لم تحقق الأهداف المتوخاة منها لتصحيح الاختلال الهيكلي بين الإنتاج والاستهلاك، والقضاء على العجز الحكومي في الميزانية العامة وتحسين علاقات العمل وظروف التشغيل المتخلفة وأخيرا تصويب هيكل التبادل الدولي والتي صبغت الاقتصاد الوطني بالأزمة شكلا ومضمونا.

ان الخروج من هذه الأزمة والمصاعب الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ليس أمرا سهلا و ليس بالأمر المستحيل أيضا، ويتطلب رؤية متكاملة علمية وعملية تبنى عليها استراتيجيات فعالة تؤكد على:

- ضرورة إدخال إصلاحات هيكلية على ميزانية الدولة، وذلك عن طريق إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات؛
- تنشيط الأسعار وآلياتها وإعطاء المؤسسات الاقتصادية قدرة عالية على المنافسة في الأسواق، وذلك لتحسين توجيه الموارد الاقتصادية؛
- إيجاد وسيلة وأداة صحيحة للإصلاح الاقتصادي الذي بوجبه يستعيد الاقتصاد الوطني حيويته وفاعليته عن طريق إحياء روح المبادرة الفردية والمنافسة بين قوى الإنتاج في

الاقتصاد الوطني، وذلك بتطبيق قوانين السوق وآلياته في إدارة وتسيير مؤسسات القطاع العام لتصويب الهياكل الفنية والاقتصادية والمالية في إطار مفهوم للخصوصية يكون أوسع من مجرد تغيير الملكية.

المراجع

- 1- د/ حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب : الجزائر 1993 ، ص 158-159
- 2- مجلة أحداث اقتصادية ، عدد اكتوبر 1989، ص 12.
- 3- د/ محمد السعيد اوكيل ، إستقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية ، التسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي الجزائر 1993 ، ص.53
- 4- جريدة الخبر 16 افريل 1996.
- 5- ندوة حول بناء نموذج قطري نمطي لتقييم السياسات الاقتصادية القاهرة من 20 إلى 22 مايو 1996، المعهد العربي للتخطيط ، ص 17.
- 6- A. Djenane, "Réformes Economiques et Agriculture en Algérie", Thèse d'Etat, I.S.E. Sétif, 1997, p. 309.
- 7- مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية : جامعة باتنة، العدد الأول 1994، ص 38. □